

دليل قرية مردا



إعداد



معهد الأبحاث التطبيقية- القدس
أريج

بتمويل من



التعاون الإسباني

2013

شكر و عرفان

يتقدم معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) بالشكر والتقدير من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) لتمويلها هذا المشروع.

كما يتقدم المعهد بالشكر الجزيل إلى المسؤولين الفلسطينيين في الوزارات، والمحليات، ومجالس الخدمات المشتركة، واللجان والمجالس القروية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لما قدموه من مساعدة وتعاون مع فريق البحث خلال عملية جمع البيانات.

أريج أيضا تخص بالشكر جميع الموظفين الذين عملوا طوال العام الماضي من أجل إنجاز هذا العمل الذي يهدف إلى خدمة المجتمع الفلسطيني.

مقدمة

هذا الكتيب هو جزء من سلسلة كتيبات تحتوي على معلومات شاملة عن التجمعات السكانية في محافظة سلفيت جاءت سلسلة الكتيبات هذه نتيجة لدراسة شاملة لجميع التجمعات السكانية في محافظة سلفيت بهدف توثيق الأوضاع المعيشية في المحافظة، وإعداد الخطط التنموية للمساعدة في تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة، من خلال تنفيذ مشروع "دراسة التجمعات السكانية وتقييم الاحتياجات التطويرية"، الذي ينفذه معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، والممول من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID).

يهدف المشروع إلى دراسة وتحليل وتوثيق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، ووفرة الموارد الطبيعية، والبشرية، والبيئية، والقيود الحالية المفروضة، وتقييم الاحتياجات التطويرية لتنمية المناطق الريفية والمهمشة في محافظة سلفيت. والتي على أساسها يمكن صياغة البرامج والأنشطة، وإعداد الاستراتيجيات والخطط التنموية اللازمة للتخفيف من أثر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في المنطقة، مع التركيز بصفة خاصة على المسائل المتعلقة بالمياه، والبيئة، والزراعة.

يمكن الاطلاع على جميع أدلة التجمعات السكانية في محافظة سلفيت باللغتين العربية والانجليزية على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://vprofile.arij.org/>

المحتويات

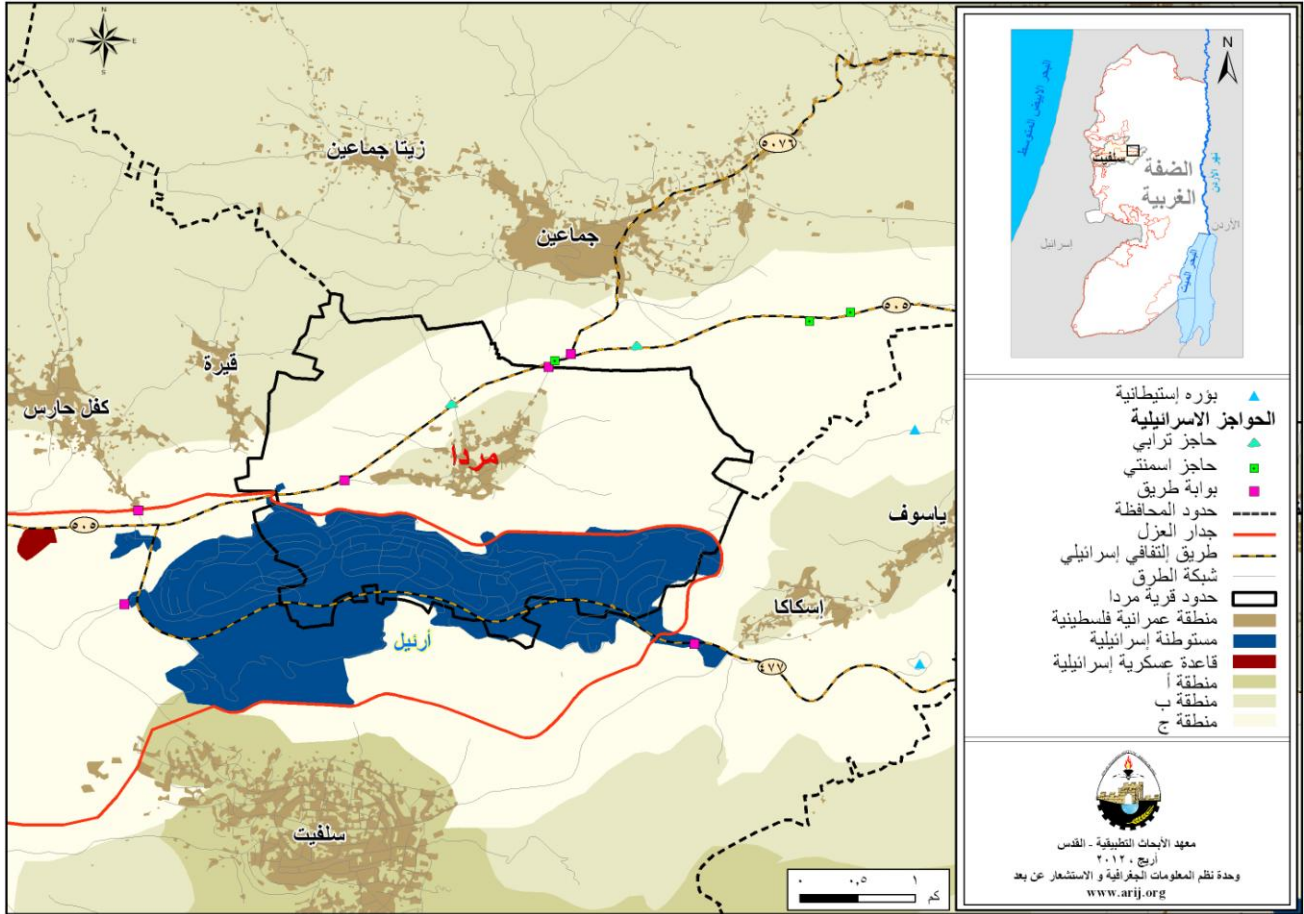
4.....	الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية
5.....	نبذة تاريخية
6.....	الأماكن الدينية والأثرية
6.....	السكان
7.....	قطاع التعليم
8.....	قطاع الصحة
8.....	الأنشطة الاقتصادية
13	قطاع المؤسسات والخدمات
13	البنية التحتية والموارد الطبيعية
15	الأوضاع البيئية
16	أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي
19	الخطط والمشاريع التطويرية المنفذة والمقترحة في قرية مردا
20	الأولويات والاحتياجات التطويرية للقرية
21	المراجع

دليل قرية مردا

الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية

قرية مردا، هي إحدى قرى محافظة سلفيت، وتقع شمال مدينة سلفيت، وعلى بعد 3.6 كم هوائي (المسافة الأفقية بين مركز القرية ومركز مدينة سلفيت). يحدها من الشرق اسكاكا وجماعين، ومن الجنوب مدينة سلفيت، ومن الغرب كفل حارس وقيرة، ومن الشمال جماعين (وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013) (أنظر الخريطة رقم 1).

خريطة 1: موقع وحدود قرية مردا



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013

تقع قرية مردا على ارتفاع 449 متراً فوق سطح البحر، ويبلغ المعدل السنوي للأمطار فيها حوالي 645 ملم، أما معدل درجات الحرارة فيصل إلى 18 درجة مئوية، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي 60.7% (وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013).

تم تأسيس مجلس قروي في مردا عام 2005 م، ويتكون المجلس الحالي من 8 أعضاء، تم تعيينهم من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، كما يعمل في المجلس 3 موظفين، ويوجد للمجلس مقر دائم ملك. ويقع ضمن مجلس خدمات المشترك شرق سلفيت، ولا يمتلك المجلس سيارة لجمع النفايات (مجلس قروي مردا، 2012).

ومن مسؤوليات المجلس القروي التي يقوم بها (مجلس قروي مردا، 2012)، ما يلي:

- تركيب شبكة مياه الشرب وصيانتها.

- تركيب وصيانة شبكة الكهرباء والمولدات.
- جمع النفايات، شق وتعبيد وتأهيل الطرق، وتقديم الخدمات الاجتماعية.
- تنظيم عملية البناء واصدار الرخص.
- توفير مقرات للخدمات الحكومية.
- حماية الأملاك الحكومية.
- حماية المواقع التاريخية والأثرية.
- عمل وتقديم مقترحات مشاريع ودراسات.
- توفير وسائل المواصلات.
- توفير رياض أطفال.

نبذة تاريخية

سميت قرية مردا بهذا الإسم نسبة الى كلمة مريدة السريانية وتعني المكان الحصين، كما تعني أيضا التمرد والعصيان، وقد تعني الأرض المنبسطة، ويقال بأنها سميت بهذا الاسم لأن أهلها كانوا مرداً حسان المنظر ولا يثبت شعر في وجوههم، ويقول ياقوت الحموي أن التسمية جاءت من فعل الردى وتعني الهلاك، وقد تعود التسمية الى حجر كريم (جوهرة) يقال لها مرده. ويعود تاريخ إنشاء التجمع الحالي الى سنة 817 هجري (1396م) وهي سنة ولادة العالم علي بن سليمان المرداوي. ويعود أصل سكان قرية مردا الى الجماعينيات التاريخية (مجلس قروي مردا، 2012) (أنظر الصورة رقم 1).

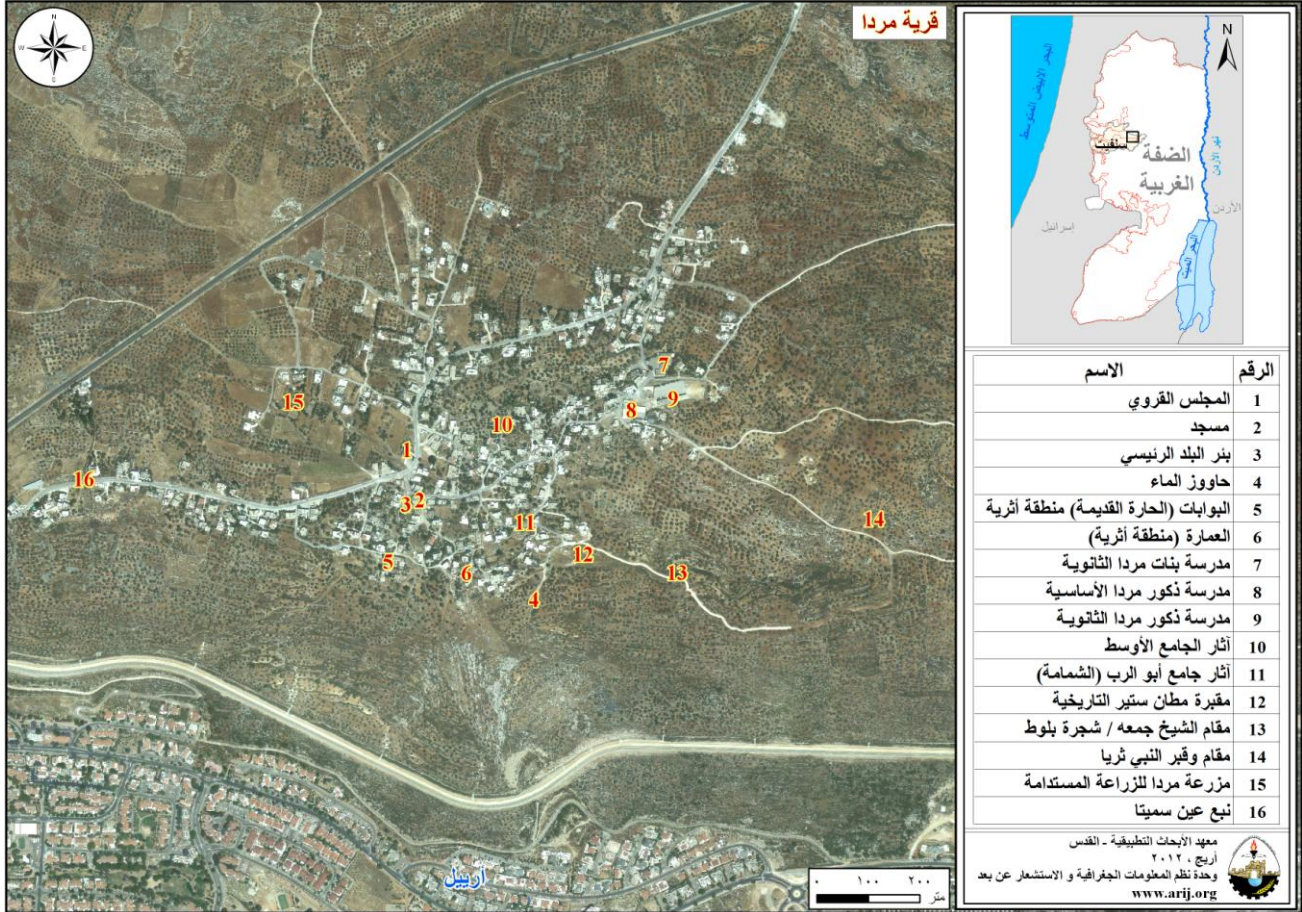
صورة 1: منظر من قرية مردا



الأماكن الدينية والأثرية

يوجد في قرية مردا مسجد واحد، وهو: مسجد مردا. كما يوجد بعض الأماكن والمناطق الأثرية في القرية، منها: مقام النبي ثريا، مقام الشيخ جمعة، مقام النبي شوشو، ومقام الشيخ بدر، وجميعها مؤهلة للاستغلال السياحي. (مجلس قروي مردا، 2012) (أنظر الخريطة رقم 2).

خريطة 2: المواقع الرئيسية في قرية مردا



السكان

بين التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2007، أن عدد سكان قرية مردا بلغ 1,967 نسمة، منهم 979 نسمة من الذكور، و988 نسمة من الإناث، ويبلغ عدد الأسر 348 أسرة، وعدد الوحدات السكنية 382 وحدة.

الفئات العمرية والجنس

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن، أن توزيع الفئات العمرية في قرية مردا لعام 2007، كان كما يلي: 38.3% ضمن الفئة العمرية أقل من 15 عاماً، 57.1% ضمن الفئة العمرية 15-64 عاماً، و4.4% ضمن الفئة العمرية 65 عاماً فما فوق. كما أظهرت البيانات أن نسبة الذكور للإناث في القرية، هي 100:99.1، أي أن نسبة الذكور 49.8%، ونسبة الإناث 50.2%.

العائلات

يتألف سكان قرية مردا من عدة عائلات، منها: عائلة الخفش، عائلة ابداح، عائلة سليمان، عائلة منصور، عائلة أبو شماء، عائلة سعيد، عائلة معتوق، عائلة ابراهيم، عائلة البراعشي، وعائلة مجبر (مجلس قروي مردا، 2012).

الهجرة

بين المسح الميداني الذي قام به معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، أن هناك 200 شخص قد هاجروا منذ بداية انتفاضة الأقصى عام 2000 (مجلس قروي مردا، 2012).

قطاع التعليم

بلغت نسبة الأمية لدى سكان قرية مردا عام 2007، حوالي 7.2%، وقد شكلت نسبة الإناث منها 84.7%. ومن مجموع السكان المتعلمين، كان هناك 10.4% يستطيعون القراءة والكتابة، و22.8% انهموا دراستهم الابتدائية، و30.1% انهموا دراستهم الإعدادية، و18.3% انهموا دراستهم الثانوية، و11.2% انهموا دراستهم العليا. الجدول رقم 1، يبين المستوى التعليمي في قرية مردا، حسب الجنس والتحصيل العلمي لعام 2007.

جدول 1: سكان قرية مردا (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والتحصيل العلمي، 2007

الجنس	أمي	يعرف القراءة والكتابة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراة	غير مبين	المجموع
ذكور	16	69	167	239	136	29	57	0	4	2	0	719
إناث	89	82	164	198	130	34	36	0	0	0	0	733
المجموع	105	151	331	437	266	63	93	0	4	2	0	1,452

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

أما فيما يتعلق بمؤسسات التعليم الأساسية والثانوية في قرية مردا في العام الدراسي 2011/2012، فيوجد في القرية ثلاثة مدارس حكومية، ويتم إدارتهم قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (مديرية التربية والتعليم- سلفيت، 2012) (انظر الجدول 2).

جدول 2: توزيع المدارس في قرية مردا حسب نوع المدرسة والجهة المشرفة للعام الدراسي 2011/2012

نوع المدرسة	الجهة المشرفة	إسم المدرسة
مختلطة	حكومية	مدرسة مردا الثانوية المختلطة
إناث	حكومية	مدرسة بنات مردا الثانوية
ذكور	حكومية	مدرسة ذكور مردا الأساسية

المصدر: مديرية التربية والتعليم، 2012.

يبلغ عدد الصفوف الدراسية في قرية مردا 26 صفًا وعدد الطلاب 567 طالبا وطالبة، وعدد المعلمين 44 معلما ومعلمة (مديرية التربية والتعليم- سلفيت، 2012). وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل عدد الطلاب لكل معلم في مدارس قرية مردا يبلغ 13 طالبا وطالبة، وتبلغ الكثافة الصفية 22 طالبا وطالبة في كل صف (مديرية التربية والتعليم، 2012).

كما يوجد في قرية مردا ثلاثة رياض للأطفال، تشرف على إدارتهم جهة خاصة. الجدول رقم 3، يوضح توزيع رياض الأطفال في القرية، حسب الجهة المشرفة والإسم.

جدول 3: توزيع رياض الأطفال في القرية حسب الاسم والجهة المشرفة

إسم الروضة	عدد الصفوف	عدد المعلمين	الجهة المشرفة
روضة طيور الجنة	2	2	خاصة
روضة أطفال الحنان "مردا"	1	1	خاصة
روضة أجيال	1	1	خاصة

المصدر: مديرية التربية والتعليم،
2012

يواجه قطاع التعليم في قرية مردا بعض العقبات والمشاكل (مجلس قروي مردا، 2012)، منها:

- وجود حواجز طيارة تعيق الطلاب والمدرسين من الوصول الى المدارس وخصوصا مدرسة مردا الثانوية للبنين "المختلطة".
- اغلاق البوابات الحديدية المقامة على مداخل القرية من قبل قوات الاحتلال والتي تعيق تنقل المدرسين وتتسبب في تأخير وصولهم الى أماكن عملهم.

قطاع الصحة

تتوفر في قرية مردا بعض المرافق الصحية، حيث يوجد مركز صحي تابع للجان العمل الصحي، مركز أمومة وطفولة حكومي، مختبر تحاليل طبية تشرف عليه مؤسسة غير حكومية (NGO)، عيادتي طبيب عام وطبيب أسنان تشرف عليهم جهة خاصة. وفي حال عدم توفر الخدمات الصحية المطلوبة في القرية فإن المرضى يتوجهون إلى مستشفى ياسر عرفات الحكومي في مدينة سلفيت، والذي يبعد عن القرية حوالي 7 كم، أو التوجه المستشفى الوطني في مدينة نابلس، والذي يبعد عن القرية حوالي 17 كم (مجلس قروي مردا، 2012).

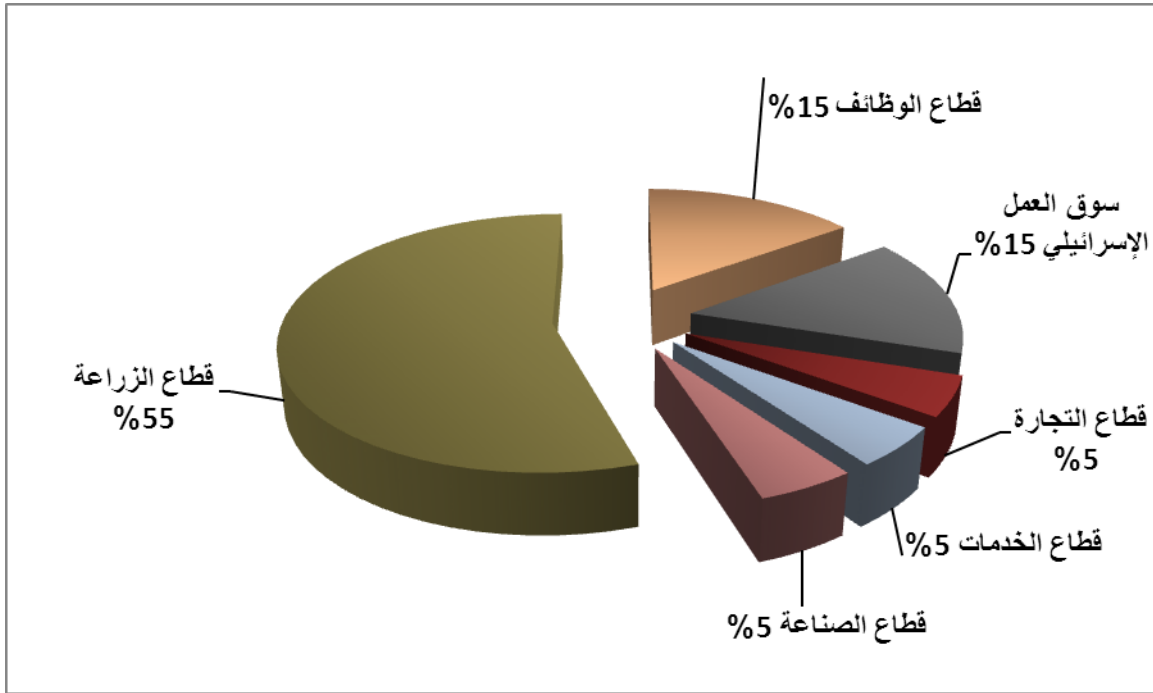
يواجه قطاع الصحة في قرية مردا الكثير من المشاكل والعقبات (مجلس قروي مردا، 2012)، أهمها:

- وجود حواجز طيارة واغلاق البوابات الحديدية المقامة على مداخل القرية من قبل قوات الاحتلال والتي تعيق وصول الطواقم الطبية والأدوية للمركز الصحي.
- قلة الأدوية المتوفرة في المركز الصحي وعدم كفايتها.
- عدم وجود طبيب دائم وكودار طبية تعمل على مدار 24 ساعة في المركز الصحي لاستقبال الحالات الطارئة.
- عدم توفر سيارة إسعاف.

الأنشطة الاقتصادية

يعتمد الاقتصاد في قرية مردا على عدة قطاعات، أهمها قطاع الزراعة حيث يستوعب 55% من القوى العاملة. (انظر الشكل رقم 1) (مجلس قروي مردا، 2012).

شكل 1: توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في قرية مردا



المصدر: مجلس قروي مردا، 2012

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الذي قام به معهد أريج في سنة 2012 بهدف تحقيق الدراسة الحالية، بأن توزيع الأيدي العاملة حسب النشاط الاقتصادي في قرية مردا، كما يلي:

- قطاع الزراعة، ويشكل 55% من الأيدي العاملة.
- سوق العمل الإسرائيلي، ويشكل 15% من الأيدي العاملة.
- قطاع الموظفين، ويشكل 15% من الأيدي العاملة.
- قطاع الخدمات، ويشكل 5% من الأيدي العاملة.
- قطاع التجارة، ويشكل 5% من الأيدي العاملة.
- قطاع الصناعة، ويشكل 5% من الأيدي العاملة.

أما من حيث المنشآت والمؤسسات الاقتصادية والتجارية فيوجد في قرية مردا 13 بقالة، 2 بقالة لبيع الخضار والفواكه، 6 محلات لتقديم الخدمات المختلفة و 7 محلات للصناعات المهنية (كالحدادة، والنجارة،... الخ)، 2 مشتل زراعي، ومعصرة زيتون (مجلس قروي مردا، 2012).

وقد وصلت نسبة البطالة في قرية مردا إلى 75%. وقد تبين أن الفئة الاجتماعية الأكثر تضررا في القرية نتيجة الإجراءات الإسرائيلية (مجلس قروي مردا، 2012)، هي على النحو التالي:

- قطاع الزراعة.
- قطاع التجارة.
- قطاع الأيدي العاملة.
- قطاع الخدمات.

القوى العاملة

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007، أن هناك 32.1% من السكان كانوا نشيطين اقتصادياً (منهم 79.8% يعملون). وكان هناك 67.8% من السكان غير نشيطين اقتصادياً (منهم 52.4% من الطلاب، و32.5% من المتفرغين لأعمال المنزل) (انظر الجدول رقم 4).

جدول 4: سكان مردا (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والعلاقة بقوى العمل، 2007.

المجموع	غير مبيّن	غير نشيطين اقتصادياً						نشطون اقتصادياً			الجنس	
		المجموع	أخرى	لا يعمل ولا يبحث عن عمل	عاجز عن العمل	متفرغ لأعمال المنزل	طالب متفرغ للدراسة	المجموع	عاطل عن العمل (لم يسبق له العمل)	عاطل عن العمل (سبق له العمل)		يعمل
719	0	315	19	4	46	0	246	404	18	62	324	ذكور
733	1	670	11	3	66	320	270	62	9	5	48	إناث
1,452	1	985	30	7	112	320	516	466	27	67	372	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

قطاع الزراعة

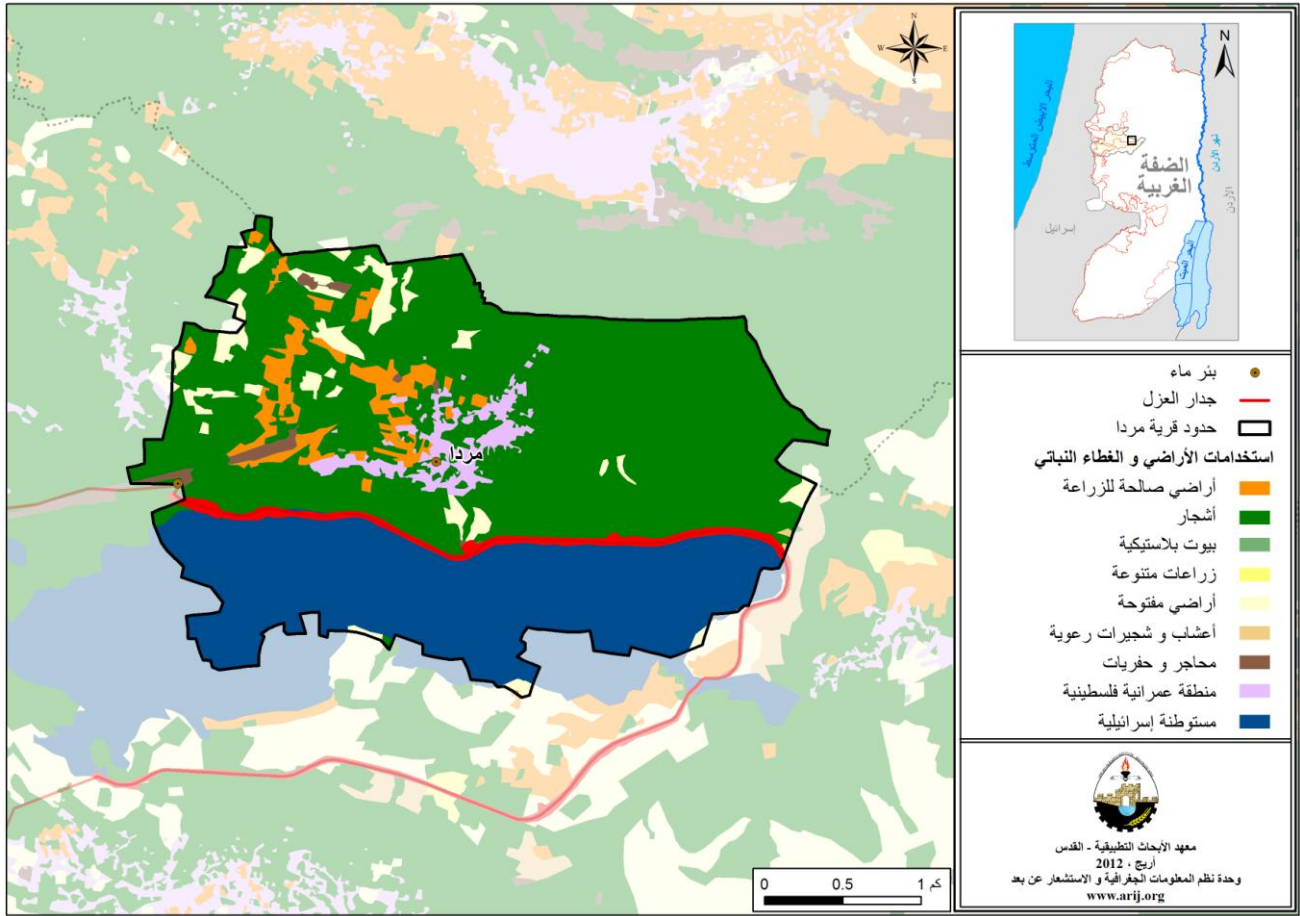
تبلغ مساحة قرية مردا حوالي 8,816 دونماً، منها 5,322 دونم هي أراض قابلة للزراعة و 279 دونماً أراض سكنية (انظر الجدول رقم 5، وخريطة رقم 3).

جدول 5: استعمالات الأراضي في قرية مردا (المساحة بالدونم)

مساحة المستوطنات والقواعد العسكرية	مساحة المناطق الصناعية والتجارية	الأراضي المفتوحة	الغابات الحرجية	برك مائية	مساحة الأراضي الزراعية (5,322)				مساحة الأراضي السكنية	المساحة الكلية
					زراعات موسمية	المراعي	بيوت بلاستيكية	زراعات دائمة		
2,778	73	365	0	0	390	5	1	4,926	279	8,816

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013

خريطة 3: استعمالات الأراضي في قرية مردا



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013

الجدول رقم 6، يبين الأنواع المختلفة من الخضروات البعلية والمروية المكشوفة في قرية مردا. وتعتبر البندورة والملوخية والزهرة أكثر الأنواع زراعة في القرية.

جدول 6: مساحة الأراضي المزروعة بالخضراوات البعلية والمروية المكشوفة في قرية مردا (المساحة بالدونم)

المجموع		خضراوات أخرى		الأبصال		البقوليات الخضراء		الخضراوات الورقية		الخضراوات الثمرية	
مروي	بعلية	مروي	بعلية	مروي	بعلية	مروي	بعلية	مروي	بعلية	مروي	بعلية
31.5	12	0	0	2	0	1	0	11	0	17.5	12

المصدر: مديرية زراعة سلفيت، 2010

الجدول رقم 7، يبين أنواع الأشجار المثمرة ومساحاتها في قرية مردا. وتشتهر مردا بزراعة الزيتون حيث يوجد حوالي 3,440 دونم مزروعة بأشجار الزيتون.

جدول 7: مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة في قرية مردا (المساحة بالدونم)

المجموع		فواكه أخرى		الجوزيات		التفاحيات		اللوزيات		الحمضيات		الزيتون	
مروي	بعلية	مروي	بعلية	مروي	بعلية	مروي	بعلية	مروي	بعلية	مروي	بعلية	مروي	بعلية
0	3,607	0	85	0	0	0	2	0	80	0	0	0	3,440

المصدر: مديرية زراعة سلفيت، 2010

أما بالنسبة للمحاصيل الحقلية والعلفية في قرية مردا، فان مساحة الحبوب تبلغ 70 دونم، وأهمها القمح (انظر الجدول رقم 8).

جدول 8: مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية والعلفية في قرية مردا (المساحة بالدونم)

المجموع		محاصيل أخرى		محاصيل منبهة		محاصيل علفية		محاصيل زيتية		بقوليات جافة		أبصال ودرنات وجذور		الحبوب	
مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي
0	124	0	12	0	0	0	13	0	1	0	17	0	11	0	70

المصدر: مديرية زراعة سلفيت، 2010

يرجع الاختلاف في المساحات الزراعية بين أرقام مديرية الزراعة وأرقام أريج (نظم المعلومات الجغرافية)، إلى أن المسح الميداني الذي تم من قبل وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011) استند على تعريف المساحات الزراعية محدداً حجم الحيازات الزراعية، حيث تم اعتبار الحيازات الزراعية الفعلية وليست الموسمية، ورفض تجزئة وحساب الأراضي الزراعية صغيرة الحجم السائدة في المناطق الحضرية والمناطق الزراعية التي توجد فيها بعض الينابيع. أما مسح أريج فاكشف وجود نسبة عالية من ملكيات صغيرة ومجزأة (الزراعات المنزلية) في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وهذا يوضح الفرق في أرقام المساحات الزراعية الأكبر حسب أريج.

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد بين المسح الميداني أن 1.5% من سكان قرية مردا يقومون بتربية المواشي، مثل الأبقار والأغنام (مجلس قروي مردا، 2012) (انظر الجدول رقم 9).

جدول 9: الثروة الحيوانية في قرية مردا

الأبقار*	الأغنام	الجمال	الدواجن	خلايا نحل
6	93	-	-	-

* تشمل الأبقار والبعول والعجلات والثيران.

المصدر: مديرية زراعة سلفيت، 2010

أما من حيث الطرق الزراعية في القرية، فيوجد حوالي 4 كم طرق زراعية (مجلس قروي مردا، 2012)، (انظر الجدول رقم 10).

جدول 10: يبين حالة الطرق الزراعية في قرية مردا وأطوالها

حالة الطرق الزراعية	الطول (كم)
صالحة لسير المركبات	2
صالحة لسير التراكاتورات والآلات الزراعية فقط	2
صالحة لمرور الدواب فقط	-
غير صالحة	-

المصدر: مجلس قروي مردا، 2012

يواجه القطاع الزراعي في قرية مردا بعض المشاكل (مجلس قروي مردا، 2012)، منها:

- عدم توفر سوق جيد لبيع المنتجات الزراعية، وقلة الجدوى الاقتصادية لما يباع منها وخاصة زيت الزيتون.
- قلة الدعم المادي والفني والمحفزات المقدمة لقطاع الثروة الحيوانية من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية مما أدى الى تقليل الاعتماد على هذا القطاع والعمل به.
- اعتماد الوسائل والأساليب التقنية البدائية في العمل الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

- عدم القدرة على الوصول الى الأراضي المعزولة خلف الجدار اضافة الى مضايقات الاحتلال المتكررة لأصحابها أدى الى اهمال هذه الاراضي وتركها.
- بعد مصادر المياه عن تناول أيدي المزارعين وأصحاب الأراضي.
- قلة الأجور التي تدفع للأيدي العاملة في القطاع الزراعي.

قطاع المؤسسات والخدمات

يوجد في قرية مردا شعبة بريد وعدد من المؤسسات المحلية والجمعيات التي تقدم خدماتها لمختلف فئات المجتمع وفي عدة مجالات ثقافية ورياضية وغيرها (مجلس قروي مردا، 2012)، منها:

- **مجلس قروي مردا:** تأسس عام 2005 م، من قبل وزارة الحكم المحلي، بهدف الاهتمام بقضايا القرية وتقديم كافة الخدمات إلى سكانها، بالإضافة إلى تقديم خدمات البنية التحتية.
- **ملتقى شباب مردا:** تأسس عام 2004 م، من قبل وزارة الداخلية، بهدف دعم الشباب الرياضي وتقديم الخدمات اللازمة لهم، وتنظيم فرق رياضية وفنية وندوات ثقافية وحملات توعية وغيرها.
- **جمعية مردا الخيرية:** تأسست عام 2007 م، من قبل وزارة الداخلية، بهدف تقديم الدعم المادي والاجتماعي والثقافي لأهالي القرية.
- **مركز حنظلة:** تأسس عام 2005 م، من قبل وزارة الداخلية، يعنى بفئة الشباب وتوعيتهم ثقافيا وعلميا من خلال العديد من الأنشطة كالمخيمات الصيفية ودورات التعليم المساند.
- **جمعية مردا النسوية:** تأسست عام 2008 م، من قبل وزارة الداخلية، تقوم ببيع مستلزمات الأسرة التموينية بأسعار معتدلة من خلال سوبرماركت خاص بها.
- **جمعية مردا التعاونية:** تأسست عام 2010 م، من قبل وزارة العمل، تعنى بتنفيذ مشاريع تنموية مشتركة بين الفئات المختلفة في القرية.

البنية التحتية والموارد الطبيعية

الكهرباء والاتصالات

يوجد في قرية مردا شبكة كهرباء عامة منذ عام 1985 م. تعتبر الشركة القطرية الاسرائيلية المصدر الرئيس للكهرباء في القرية، وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة الكهرباء إلى 100%. ويواجه التجمع مشاكل هامة في مجال الكهرباء، تتمثل في قدم شبكة الكهرباء وحاجتها الى صيانة، انقطاع التيار الكهربائي بشكل متقطع أو دائم أحيانا، عدم توفر طاقم فني مختص لصيانة الاعطال في الشبكة الكهربائية، وارتفاع ثمن الكهرباء على المواطنين في التجمع مقارنة مع التجمعات المجاورة.

كما يتوفر في القرية شبكة هاتف، تعمل من خلال مقسم آلي داخل القرية، وتقريبا 90% من الوحدات السكنية موصولة بشبكة الهاتف (مجلس قروي مردا، 2012).

النقل والموصلات

يوجد في قرية مردا سيارتي أجرة تنقل المواطنين، اضافة الى 10 سيارات غير قانونية، وتعتبر قلة المركبات التي تقدم الخدمات في التجمع، اضافة الى قيام قوات الاحتلال باغلاق البوابات الحديدية المقامة على مداخل القرية في بعض الأحيان، من اهم العوائق أمام تنقل الركاب والمسافرين الى المدن والتجمعات المجاورة (مجلس قروي مردا، 2012).

وفي حال عدم وجود وسائل مواصلات في التجمع فان تنقل السكان يتم من خلال مكاتب سيارات جماعين أو سلفيت (مجلس قروي مردا، 2012). أما بالنسبة لشبكة الطرق في القرية، فيوجد في القرية 2.5 كم من الطرق الرئيسية و4 كم من الطرق الفرعية (مجلس قروي مردا، 2012) (أنظر الجدول رقم 11).

جدول 11: حالة الطرق في قرية مردا

طول الطرق (كم)		حالة الطرق الداخلية
فرعية	رئيسية	
4	2.5	1. طرق جيدة ومعبدة.
-	-	2. طرق معبدة وبحالة سيئة
-	-	3. طرق غير معبدة.

المصدر: مجلس قروي مردا، 2012

المياه

تقوم دائرة مياه الضفة الغربية بتزويد سكان قرية مردا بالمياه عبر شبكة المياه العامة منذ عام 1994، وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة المياه العامة إلى 100% (مجلس قروي مردا، 2012).

لقد بلغت كمية المياه المزودة لقرية مردا عام 2010، حوالي 75,600 متر مكعب/السنة (مجلس قروي مردا، 2012). وبذلك يقدر معدل تزويد المياه للفرد بحوالي 96 لترا/ اليوم وهنا تجدر الإشارة إلى أن المواطن في قرية مردا لا يستهلك هذه الكمية من المياه، وذلك بسبب الفاقد من المياه، حيث تصل نسبة الفاقد إلى 22% (سلطة المياه الفلسطينية، 2010)، وهذه تمثل الفاقد عند المصدر الرئيس وخطوط النقل الرئيسية وشبكة التوزيع وعند المنزل وبالتالي يبلغ معدل استهلاك الفرد من المياه في قرية مردا 75 لترا في اليوم (مجلس قروي مردا، 2012). ويعتبر هذا المعدل اقل من الحد الأدنى المقترح من قبل منظمة الصحة العالمية والذي يصل إلى 100 لتر للفرد في اليوم. ويبلغ سعر المتر المكعب للمياه من الشبكة العامة 4 شيكل/ متر مكعب (مجلس قروي مردا، 2012).

كما يتوفر في قرية مردا نبعين يتم استغلال واستخدام المياه منهما في الاستخدام المنزلي والشرب في القرية (مجلس قروي مردا، 2012). كما يوجد في القرية خزان مياه عام بسعة 250 متر مكعب، ويوجد في القرية حوالي 70 بئر منزلي لتجميع مياه الأمطار (مجلس قروي مردا، 2012)

الصرف الصحي

لا يتوفر في قرية مردا شبكة للصرف الصحي، حيث يستخدم السكان الحفر الامتصاصية والحفر الصماء للتخلص من المياه العادمة (مجلس قروي مردا، 2012).

واستنادا إلى تقديرات الاستهلاك اليومي من المياه للفرد، تقدر كمية المياه العادمة الناتجة يوميا بما يقارب 129 مترا مكعبا، بمعنى 47,174 متر مكعب سنويا. أما على مستوى الفرد في القرية، فقد قدر معدل إنتاج الفرد من المياه العادمة بحوالي 60 لترا في اليوم. حيث يتم تجميع المياه العادمة بواسطة الحفر الامتصاصية والحفر الصماء ومن ثم يتم تفريغها بواسطة صهاريج النضح، حيث يتم التخلص منها إما مباشرة في المناطق المفتوحة أو في الأودية المجاورة دون مراعاة للبيئة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يتم معالجة المياه العادمة الناتجة سواء عند المصدر أو عند مواقع التخلص، مما يشكل خطرا على البيئة والصحة العامة (قسم أبحاث المياه والبيئة - أريج، 2012).

النفايات الصلبة

يعتبر مجلس الخدمات المشترك شرق سلفيت الجهة الرسمية المسؤولة عن إدارة النفايات الصلبة الناتجة عن المواطنين والمنشآت الأخرى في القرية، والتي تتمثل حاليا بجمع النفايات والتخلص منها. ونظراً لكون عملية إدارة النفايات الصلبة مكلفة، تم فرض رسوم شهرية على المنتفعين من خدمة جمع ونقل النفايات تبلغ 15 شيكل/شهر. وبالرغم من عملية جباية هذه الرسوم، إلا أنها تعتبر غير كافية لإدارة جيدة للنفايات الصلبة، حيث لا يتم تحصيل سوى 90% من هذه الرسوم (مجلس قروي مردا، 2012).

ينتفع معظم سكان قرية مردا من خدمة إدارة النفايات الصلبة، حيث يتم جمع النفايات الناتجة عن المنازل والمؤسسات والمحلات التجارية والساحات العامة في أكياس بلاستيكية، تجمع بعد ذلك في حاويات موزعه في أنحاء القرية يبلغ عددها 45 حاوية بسعة 1 متر مكعب، ومن ثم يتم جمعها من قبل مجلس الخدمات المشترك بواقع مرتين في الأسبوع، ونقلها بواسطة سيارة النفايات إلى المكب الخاص بالقرية والذي يبعد حوالي 500 م عن القرية، حيث يتم التخلص من النفايات في هذا المكب عن طريق حرقها (مجلس قروي مردا، 2012).

أما فيما يتعلق بكمية النفايات الناتجة، فيبلغ معدل إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة في قرية مردا 0.7 كغم، وبالتالي تقدر كمية النفايات الصلبة الناتجة يوميا عن سكان القرية بحوالي 1.5 طن، أي بمعدل 552 طنا سنوياً (قسم أبحاث المياه والبيئة - أريج، 2012).

الأوضاع البيئية

تعاني قرية مردا كغيرها من قرى المحافظة من عدة مشاكل بيئية لا بد من معالجتها وإيجاد حلول لها، والتي يمكن حصرها بما يلي:

أزمة المياه

انقطاع المياه من قبل دائرة مياه الضفة الغربية لفترات طويلة عن القرية، ويعود ذلك لعدة أسباب، منها:

1. الهيمنة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية، مما يشكل عائقاً أمام دائرة مياه الضفة الغربية في تنظيم ضخ المياه وتوزيعها بين التجمعات السكانية. لذا فهي تقوم بتوزيع المياه إلى المناطق المختلفة بشكل دوري، وذلك لأن كميات المياه الذاتية المتاحة لا تكفي لسد احتياجات السكان. بالإضافة إلى ذلك تقوم دائرة مياه الضفة الغربية بشراء المياه من الشركات الإسرائيلية لسد احتياجات السكان من المياه.
2. ارتفاع نسبة الفاقد في شبكة المياه، وذلك بسبب تلف الشبكة وقدمها.

إدارة المياه العادمة

عدم وجود شبكة عامة للصرف الصحي، وبالتالي استخدام الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة، وقيام بعض المواطنين بتصريف المياه العادمة في الشوارع العامة خاصة في فصل الشتاء، بسبب عدم تمكنهم من تغطية التكاليف العالية اللازمة لنضحها، يتسبب بمكارة صحية وانتشار الأوبئة والأمراض داخل القرية. كما أن استخدام الحفر الامتصاصية يهدد بتلوث المياه الجوفية والمياه التي يتم تجميعها في الآبار المنزلية (آبار جمع مياه الأمطار)، حيث تختلط هذه المياه مع المياه العادمة، مما يجعلها غير صالحة للشرب، حيث أن هذه الحفر تبنى دون تبطين، وذلك حتى يسهل نفاذ المياه العادمة إلى طبقات الأرض، وبالتالي تجنب استخدام سيارات النضح لتفريغ الحفر من وقت إلى آخر. كما أن المياه العادمة غير المعالجة التي يتم تجميعها من الحفر الامتصاصية بواسطة سيارة النضح، ومن ثم يتم التخلص منها في مناطق مفتوحة دون الأخذ بعين الاعتبار الأضرار البيئية والصحية الناجمة عن ذلك.

إدارة النفايات الصلبة

يعتبر مكب زهرة الفنجان الواقع في محافظة جنين، هو مكب النفايات الصحي الرئيس الذي يجب أن يخدم محافظة سلفيت، والذي يبعد حوالي 32 كم عن منتصف المحافظة، ولكن لا تقوم البلديات والمجالس القروية في محافظة سلفيت بنقل النفايات الصلبة إلى مكب زهرة الفنجان وإنما تقوم بالتخلص من النفايات في مكبات عشوائية منتشرة في أرجاء المحافظة وذلك بسبب ارتفاع تكاليف نقل النفايات والتخلص منها في مكب زهرة الفنجان. فالنفايات تلقى بصورة عشوائية في هذه المكبات لذلك فهي تعتبر مكرهه صحية مسببة تكاثر الذباب والحشرات الضارة والفئران بالإضافة إلى الروائح الكريهة والغازات السامة والدخان الأسود المنبعث منها عند حرقها، هذا الأمر له أثاره الضارة على الصحة البشرية والبيئية.

كما أن عدم وجود مكب نفايات صحي ومركزي لخدمة القرية والتجمعات المجاورة في محافظة سلفيت، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمام الهيئات المحلية والمؤسسات الوطنية والتي تتعلق بإصدار تراخيص لإقامة مثل هذه المكبات، حيث أن الأراضي المناسبة لذلك تقع ضمن مناطق (ج)، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. بالإضافة إلى أن تنفيذ مثل هذه المشاريع يعتمد على التمويل من الدول المانحة. وبالتالي فإن عدم توفر مكب نفايات صحي يشكل خطراً على الصحة ومصدراً لتلوث أحواض المياه الجوفية والتربة من خلال العصارة الناتجة عن النفايات، فضلاً عن الروائح الكريهة وتشويه المناظر الطبيعية.

أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي

الوضع الجيو سياسي في قرية مردا

بالرجوع إلى اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في الثامن والعشرين من شهر أيلول من العام 1995 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، تم تقسيم أراضي قرية مردا إلى مناطق (ب) و(ج)، حيث تم تصنيف ما مساحته 1,398 دونما (15.8% من مساحة القرية الكلية) كمناطق (ب)، وهي المناطق التي تقع فيها المسؤولية عن النظام العام على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية وتبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية وتشكل معظم المناطق الفلسطينية المأهولة من البلديات والقرى وبعض المخيمات. ومن الجدير بالذكر أن غالبية السكان في قرية مردا يتمركزون في المناطق المصنفة (ب). فيما تم تصنيف ما مساحته 7,418 دونما (84.2% من مساحة القرية الكلية) كمناطق (ج)، وهي المناطق التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية أمنياً وإدارياً، حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها أو الاستفاد منها بأي شكل من الأشكال إلا بتصريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن معظم الأراضي الواقعة في مناطق "ج" في قرية مردا هي عبارة عن أراض زراعية وأراض مصادرة للمستوطنات الإسرائيلية ومعزولة خلف الجدار ومناطق مفتوحة (انظر الجدول رقم 12).

جدول 12: تصنيف الأراضي في قرية مردا اعتماداً على اتفاقية أوسلو الثانية 1995

تصنيف الأراضي	المساحة بالدونم	% من المساحة الكلية للقرية
مناطق أ	0	0
مناطق ب	1,398	15.8
مناطق ج	7,418	84.2
محمية طبيعية	0	0
المساحة الكلية	8,816	100

المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريخ، 2013

قرية مردا وممارسات الاحتلال الإسرائيلي

نالت قرية مردا حصتها من المصادرات الإسرائيلية التي أودت بألاف الدونمات لصالح الأهداف الإسرائيلية المختلفة، كان منها بناء المستوطنات الإسرائيلية وإقامة الحواجز العسكرية وتشديد الطرق الالتفافية الإسرائيلية، بالإضافة إلى خطة العزل العنصرية والمتمثلة بالجدار العازل. وفيما يلي تفصيل للمصادرات الإسرائيلية لأراضي قرية مردا:

صادرت إسرائيل خلال سنوات احتلالها للأراضي الفلسطينية ما مساحته 2,566 دونما (29%) من أراضي قرية مردا من أجل إقامة مستوطنة "أرييل" الإسرائيلية جنوب القرية وشمال مدينة سلفيت والتي تعتبر ثاني أكبر مستوطنات الضفة الغربية مساحة ويفصل بينها وبين قرية مردا جدار العزل العنصري. وتبلغ مساحة المستوطنة الكلية 5,184 دونما ويقطنها اليوم 17,559 مستوطن إسرائيلي، وقد تم إنشاؤها في العام 1978 على أراضي قرية مردا - بشكل أساسي - وكذلك على أراضي مدينة سلفيت وقرية إسكاكا كفل حارس. كما ووفرت سلطات الاحتلال في هذه المستوطنة جميع الخدمات والبنية التحتية لتكون مدينة متكاملة بما فيها من خدمات صحية وتعليمية وترفيهية، كما وأقامت فيها ما يسمى بـ"أرييل- يهودا والسامرة" والتي تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى تحويلها إلى جامعة إسرائيلية، حيث تعتبر هذه المستوطنة جزء لا يتجزأ من "دولة إسرائيل".

أما بالنسبة للحواجز العسكرية الإسرائيلية فقد عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إقامة حاجزين عسكريين على المدخل الشرقي والغربي للقرية عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في شهر أيلول من العام 2000 وهما عبارة عن بوابتين حديديتين كانتا بمثابة سجن لهذه القرية التي يوجد فيها شارع واحد يعبر القرية من الشرق إلى الغرب بطول 2.5 كم ويوجد في بدايته ونهايته بوابتان حديديتان مفتوحتان حالياً وكان يتم إغلاقهما بين الحين والآخر من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي وخصوصاً في أوقات التوترات الميدانية.

كما وأقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حاجزاً ترابياً على طريق زراعي يربط بين قريتي مردا وجماعين شمالاً لمنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية شمال الشارع الالتفافي. كما وعانت قرية مردا من إقامة حاجز عسكري على المدخل الشمالي لمدينة سلفيت عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وهو عبارة عن بوابة حديدية تم إقامتها بالقرب من المدخل الغربي لمستوطنة "أرييل" الإسرائيلية، وقد كان لإغلاق المدخل الشمالي لمدينة سلفيت أثر سلبي كبير على حياة الفلسطينيين في العقد الأخير حيث عمل على إعاقة حرية التنقل ومنع التواصل مع قرى شمال سلفيت ومدن وقرى شمال الضفة مما كبد الفلسطينيين خسائر مادية ومعنوية وزاد العبء الاقتصادي عليهم حيث كانوا يضطرون للسفر بمسافات مضاعفة للوصول إلى القرى المجاورة شمالاً بسبب إغلاق هذا الحاجز بدعوى حماية أمن المستوطنين القاطنين في مستوطنة "أرييل" والمستوطنات الأخرى. وجاء هذا الحاجز كجزء

من خطة العزل العنصرية التي انتهجتها سلطات الاحتلال من خلال إقامة المستوطنات وضمها بواسطة جدار العزل ضمن منطقة العزل الغربية وتغيير حركة الفلسطينيين من خلال إقامة حواجز عسكرية على الطرق. وقد استمر إغلاق هذا الحاجز شمال سلفيت لأكثر من عشرة أعوام حتى تم فتحه مؤقتاً وجزئياً خلال العام 2011 أمام مركبات النقل العمومية الفلسطينية فقط حيث مازالت سلطات الاحتلال تمنع دخول المركبات الخصوصية من خلاله. وبسبب إغلاق هذا المدخل الهام والرئيسي لمدينة سلفيت وقراها المجاورة تحول المواطنون في قرية مردا وغيرها من القرى لاستخدام المدخل الشرقي للمدينة والذي يمر عبر قرىتي ياسوف واسكاكا ثم مدينة سلفيت، لكنهم مضطرون للمرور من خلال حاجز عسكري آخر يعد معلماً بارزاً من معالم المعاناة الفلسطينية وهو حاجز زعترة العسكري "كفار تفوح" والذي يفصل وسط الضفة عن شمالها.

كذلك عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إنشاء العديد من الطرق الالتفافية الإسرائيلية والتي تمتد مئات الكيلومترات من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها وتلتهم مئات الآلاف من الدونمات الزراعية وغير الزراعية بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية ببعضها البعض وتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية وتعزيز السيطرة الأمنية عليها. وعلى أراضي قرية مردا وإلى الجهة الشمالية منها صادرت إسرائيل المزيد من أراضي القرية وذلك لشق الطريق الالتفافي الإسرائيلي رقم 505 والذي يمتد بطول حوالي 2.6 كم على أراضي القرية ويعرض حوالي 15 متر. وتجدر الإشارة بأن الخطر الحقيقي للطرق الالتفافية يكمن في ما يعرف بمساحة الارتداد أو (Buffer Zone) التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على طول امتداد تلك الطرق والتي عادة ما تكون 75 متر على جانبي الشارع.

قرية مردا ومخطط جدار العزل العنصري الإسرائيلي:

أما بالنسبة للجدار العازل فقد كان لخطة العزل العنصرية الإسرائيلية والمتمثلة ببناء الجدار اثر كبير ومدمر على قرية مردا. فبحسب ما ورد بالتعديل الأخير لمخطط جدار العزل العنصري الذي تم نشره على الصفحة الالكترونية لوزارة الدفاع الإسرائيلية في الثلاثين من شهر نيسان من العام 2007، تبين أن جدار العزل العنصري القائم على أراضي قرية مردا في الجهة الجنوبية يقطع ما مساحته 2,721 دونماً (31%) من أراضي القرية الكلية ويعزل المزيد من الأراضي للأغراض الاستيطانية الإسرائيلية. وتشمل الأراضي المعزولة بفعل الجدار مستوطنة "أريئيل" الإسرائيلية بشكل أساسي- بالإضافة إلى القليل من الأراضي الزراعية والمناطق المفتوحة (انظر الجدول رقم 13).

جدول رقم 13: تصنيف الأراضي المعزولة داخل جدار العزل العنصري في قرية مردا - محافظة سلفيت

العدد	تصنيف الأراضي	المساحة (بالدونم)
1	مستوطنات إسرائيلية	2,566
2	مناطق مفتوحة	30
3	أراض زراعية	20
4	مسار الجدار	105
المجموع		2,721
المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013		

وقد أظهر مخطط جدار العزل العنصري الذي نشرته وزارة الدفاع الإسرائيلية في العام 2007 أن جدار العزل العنصري عزل حوالي ثلث أراضي قرية مردا وسيعمل على ضم العديد من المستوطنات الإسرائيلية أهمها مستوطنة "أريئيل" داخل منطقة العزل الغربية ضمن مخطط "أصبع أريئيل"¹، وقد أدى ذلك إلى عزل قرية مردا عن مدينة سلفيت وقرى جنوب وغرب سلفيت، حيث تم تقطيع أوصال الأرض الفلسطينية والتضييق على السكان الفلسطينيين ومصادرة وعزل المزيد من الأراضي الزراعية للغايات الاستيطانية الإسرائيلية.

¹ يتغلغل 'أصبع أريئيل' عميقاً داخل الجزء الشمالي من الضفة الغربية، على أراضي محافظة سلفيت، حوالي 22 كم إلى الشرق من خط الهدنة (الخط الأخضر-1949) (وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، 2012). أظهرت خريطة الجدار الإسرائيلي المحدثة في شهر نيسان 2007، والتي نشرت على تجمع أريئيل الاستيطاني سوف يضم 21 مستوطنة إسرائيلية إلى إسرائيل، وفي الوقت نفسه، سوف يعزل أكثر من 10 تجمعات سكانية فلسطينية من مركز الحياة في مدينة سلفيت والقرى الفلسطينية المجاورة.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن محافظة سلفيت وقراها معروفة بخصوبة أرضها وجمال طبيعتها ووفرة مائها وكثرة أشجارها وخصوصا أشجار الزيتون مما جعلها هدفا هاما للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، حيث تعتبر ثاني محافظة بعد القدس في لائحة مصادرة الأراضي وبناء الجدار والمستوطنات والأطماع الإسرائيلية. (وحدة مراقبة التحضر-أريخ، 2012)

بعض الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في قرية مردا

قامت السلطات الإسرائيلية بإصدار سلسلة من الأوامر العسكرية بهدف مصادرة الأراضي في قرية مردا. فيما يلي عرض لواحد من هذه الأوامر:

1. الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 05/32/ت: صدر بتاريخ الأول من شهر آذار من العام 2005 ويصادر ما مساحته 197 دونما من أراضي قرية مردا لغرض بناء جدار العزل العنصري. والجدير بالذكر انه في يوم التاسع والعشرين من شهر كانون أول من العام 2011، أقدم ما يسمى مكتب الارتباط والتنسيق المدني الإسرائيلي بتسليم الجانب الفلسطيني إخطار عسكري يتضمن مصادرة 86.3 دونماً بهدف استمرار وضع اليد على أراض قد سبق وأن صادرها الاحتلال في العام 2005 لصالح بناء جدار العزل العنصري (السياج وهو شكل من أشكال الجدار) حول مستوطنة أريئيل من أراضي قرى مردا وكفل حارس حتى العام 2014. وجاء الإخطار العسكري تحت اسم أمر بشأن وضع اليد على أراض رقم (05/32/T) تمديد سريان 2، والموقعة من قبل قائد جيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية موشيه لوبنسكي، هي عبارة عن تجديد للمرة الثانية لأراض قام الاحتلال باستيلاء عليها عام 2005م وجرى تجديد وضع اليد عليها للمرة الأولى في 11 شباط 2010 ليتم تجديد الاستيلاء عليها مرة أخرى في التاسع والعشرين من شهر كانون أول من العام 2011.

والجدير بالذكر أن إخطار استمرار وضع اليد على أراض قد سبق وأن صادرها الاحتلال جاء بسبب أن سلطات الاحتلال لم تستكمل بناء مقطع الجدار (السياج) في الموقع المخطط له كما جاء في الأمر العسكري بسبب الالتماسات المقدمة من الفلسطينيين لدى المحكمة العليا الإسرائيلية ضد بناء الجدار (السياج) في المنطقة والتشكيك في شرعية موقعه الذي سوف يعمل، في حال تنفيذه، على حرمان الفلسطينيين من أراضيهم الزراعية التي تشكل مصدر دخل رئيسي لهم ولعائلاتهم. وهذا بدوره دفع الحكومة الإسرائيلية إلى إصدار تمديد فترة سريان مفعول الأمر العسكري الإسرائيلي مرة أولى في العام 2010 ومرة ثانية في العام 2011 حتى تتمكن إسرائيل من استكمال بناء الجدار (السياج) في المنطقة وإحكام عملية العزل الإسرائيلية حول مستوطنة أريئيل والمستوطنات المحيطة بها ضمن "إصبع أريئيل".

2. الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 05/33/ت (تمديد سريان رقم 3): صدر بتاريخ الثامن من شهر كانون أول من العام 2011 ويصادر ما مساحته 34 دونما من أراضي قريتي مردا واسكاكا لغرض بناء جدار العزل العنصري.

سياسة الهدم الإسرائيلية تستهدف قرية مردا

في السابع عشر من شهر حزيران من العام 2010، أخطرت لجنة البناء والتنظيم التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية أهالي قرية مردا بقرار وقف البناء والعمل في إحدى الطرق الرئيسية في القرية والذي تم تشييده وتعبهه خلال شهر شباط من العام 2010 حيث يبلغ طوله 300م ويخدم أهالي قرية مردا بالإضافة إلى كونه يخدم مساحات واسعة من ما تبقى من أراضي القرية الشمالية المحاصرة بسياج العزل العنصري الذي يفصل ما بين القرية والطريق الالتفافي الإسرائيلي رقم 505 الذي يمر من أراضي قرية مردا من الجهة الشمالية. وتم تنفيذ الطريق من قبل المجلس المحلي بتمويل من وزارة المالية الفلسطينية بقيمة 200 ألف دولار ويدعم البنية التحتية في القرية. وبحسب الإخطار، يلتزم المجلس القروي بتدمير ما تم تشييده من الطريق وإلا ستقوم الجرافات الإسرائيلية بعملية تجريف الطريق، علماً بأن هذه هي المرة الثانية التي يتم فيها أخطار الطريق بالهدم حيث كانت المرة الأولى في شهر آذار من العام 2010.

الخطط والمشاريع التطويرية المنفذة والمقترحة في قرية مردا

المشاريع المنفذة

قام مجلس قروي مردا بتنفيذ عدة مشاريع خلال الخمسة سنوات الماضية (انظر الجدول 14).

جدول 14: المشاريع التي نفذها مجلس قروي مردا خلال خمسة سنوات الماضية

إسم المشروع	النوع	السنة	الجهة الممولة
مشروع انشاء قاعة عامة	خدمات عامة	2008	البلجيك
مشروع صيانة حاووز الماء واعادة تأهيله	بنية تحتية	2008	الأنيرا
مشروع توسيع مدارس القرية	تعليمي	2009	الرؤيا العالمية
مشروع اضافة مضخات على نبع القرية	مياه	2011	الرؤيا العالمية
مشروع انجاز المخطط الهيكلي واعتماده	بنية تحتية	2011	وزارة الحكم المحلي
مشروع تنظيم الطرق الداخلية واعادة صيانتها وتوسعتها	بنية تحتية	2011،2008	وزارة المالية
مشروع توسيع مداخل القرية وتجميلها	بنية تحتية	2011،2008	CHF، وزارة الحكم المحلي
مشروع تزويد المدارس بأجهزة حاسوب	تعليمي	2011،2009	الرؤيا العالمية

المصدر: مجلس قروي مردا، 2012

المشاريع المقترحة

يتطلع مجلس قروي مردا، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في القرية وسكانه، إلى تنفيذ عدة مشاريع خلال الأعوام القادمة، حيث تم تطوير أفكار هذه المشاريع خلال ورشة عمل التقييم السريع بالمشاركة التي تم عقدها في القرية والتي قام بتنفيذها معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج). وفيما يلي هذه المشاريع، مرتبة حسب الأولوية من وجهة نظر المشاركين في الورشة:

- 1- الحاجة إلى مشروع فصل النفايات وصناعة الدبال (الكومبست).
- 2- الحاجة إلى استصلاح وتأهيل أراضي زراعية (100 دونم استصلاح و1000 دونم تأهيل)، إضافة إلى إنشاء أبار جمع مياه زراعية (50 بنر).
- 3- الحاجة إلى ترميم وتأهيل مباني البلدة القديمة.
- 4- الحاجة إلى استخراج الغاز الحيوي (Bio Gaz) من الحفر الامتصاصية ومخلفات الثروة الحيوانية.
- 5- الحاجة إلى شق وتأهيل طرق زراعية (6 كم شق و6 كم تأهيل).
- 6- الحاجة إلى إنشاء مبنى نادي رياضي شبابي وملعب كرة قدم.

الأولويات والاحتياجات التطويرية للقرية

تعاني القرية من نقص كبير في البنية التحتية والخدمات. ويبين الجدول رقم 15، الأولويات والاحتياجات التطويرية للقرية من وجهة نظر المجلس القروي.

جدول 15: الأولويات والاحتياجات التطويرية في قرية مردا

الرقم	القطاع	بحاجة ماسة	بحاجة	ليست أولوية	ملاحظات
الاحتياجات البنية التحتية					
1	شق، أو تعبيد طرق	*			21 كم [^]
2	إصلاح/ ترميم شبكة المياه الموجودة	*			8 كم
3	توسيع شبكة المياه القديمة لتغطية مناطق جديدة	*			2 كم
4	تركيب شبكة مياه جديدة	*			2 كم
5	ترميم/ إعادة تأهيل بناييع أو آبار جوفية	*			2 (نبع)
6	بناء خزان مياه			*	
7	تركيب شبكة صرف صحي	*			10 كم
8	تركيب شبكة كهرباء جديدة		*		8 كم
9	حاويات لجمع النفايات الصلبة		*		20 حاوية
10	سيارات لجمع النفايات الصلبة	*			سيارة واحدة
11	مكب صحي للنفايات الصلبة	*			
الاحتياجات الصحية					
1	بناء مراكز/ عيادات صحية جديدة			*	
2	إعادة تأهيل/ ترميم مراكز/ عيادات صحية موجودة			*	
3	شراء تجهيزات طبية للمراكز أو العيادات الموجودة			*	
الاحتياجات التعليمية					
1	بناء مدارس جديدة		*		توسيع مدارس القرية
2	إعادة تأهيل مدارس موجودة		*		المدرسة الأساسية
3	تجهيزات تعليمية	*			جميع المدارس
الاحتياجات الزراعية					
1	استصلاح أراض زراعية	*			100 دونم
2	إنشاء آبار جمع مياه	*			50 بئر
3	بناء حظائر/ بركسات مواشي	*			20 بركس
4	خدمات بيطرية	*			
5	أعلاف وتين للماشية	*			50 طن سنويا
6	إنشاء بيوت بلاستيكية	*			20 بيت بلاستيكي
7	إعادة تأهيل بيوت بلاستيكية	*			بيت بلاستيكي واحد
8	بذور فلحه	*			
9	نباتات ومواد زراعية	*			

[^] 10 كم طرق رئيسية، 6 كم طرق داخلية و5 كم طرق زراعية.

المصدر: مجلس قروي مردا، 2012

المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله- فلسطين.
- سلطة المياه الفلسطينية، 2012. تقرير تزويد المياه، 2010. رام الله. فلسطين
- مجلس قروي مردا، 2012.
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) (2013)، وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد: تحليل استخدامات الأراضي لسنة 2012 – بدقة عالية نصف متر. بيت لحم- فلسطين.
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) (2012)، قاعدة بيانات قسم أبحاث المياه والبيئة. بيت لحم، فلسطين
- معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) (2013)، قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، بيت لحم - فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم العالي (2012)، بيانات مديرية التربية والتعليم - محافظة سلفيت، قاعدة بيانات المدارس (2011-2012). سلفيت- فلسطين.
- وزارة الزراعة الفلسطينية (MOA) (2010)، بيانات مديرية زراعة محافظة سلفيت (2009-2010). سلفيت- فلسطين.